

أزمة إيجلي مناورة فرنسية لخلق أطماع اقتصادية تونسية في بتروال الصحراء الجزائرية

أ. حورية ومان

قسم التاريخ جامعة جيلالي بونعامة

- خميس مليانة -

المخلص

نظرا لفشل مساعي فرنسا في القضاء على الثورة التحريرية، والدعم التونسي لعبت فرنسا ورقة خطيرة حاولت بها خلق أطماع اقتصادية لدى الحكومة التونسية حيث استغلت ملف الصحراء الجزائرية للضغط على الثورة التحريرية، فظهرت الأطماع التونسية في بتروال الصحراء الجزائرية، وقبلت مشروع فرنسا في استغلال ثروات الجزائر مقابل الحصول على نسبة من النفط، حيث قبلت تمرير أنبوب إيجلي عبر ترابها إلى ميناء قابس، وكان ذلك في 30 جوان 1958، وكادت هذه الاستراتيجية أن تعصف بالثورة التحريرية الجزائرية لولا حنكة قادتها الذين استطاعوا حل هذه الأزمات لتجنب الوقوع في صدمات مع الحكومة التونسية.

الكلمات المفتاحية : أنبوب غاز إيجلي _ قابس، الحكومة التونسية، ملف الصحراء الجزائرية، العلاقات الجزائرية التونسية.

Résumé

N'ayant pas réussi à venir à bout de la révolution algérienne et du soutien tunisien à cette dernière, la France essaya de susciter les ambitions sahariennes de la Tunisie. En effet, cette dernière approuva l'exploitation par la France des ressources naturelles algériennes en contrepartie d'une part de pétrole. Cet arrangement s'est traduit, le 30 juin 1958, par un accord portant sur la mise en place d'un pipeline reliant Edjelé à Gabès. Cette stratégie française qui visait à miner les relations algéro-tunisiennes a été habilement mise en échec par les dirigeants de la révolution algérienne.

Mots clefs : accords franco-tunisiens, pipeline Edjelé-Gabès, révolution algérienne, relations algéro-tunisiennes, Sahara algérien.

المقدمة

انطلقت الثورة التحريرية الجزائرية بسواعد رجالها ونسائها، واعتمدت على إمكانيات الشعب الجزائري البسيطة، وكان احتضانه والتفافه حولها بعزيمة وقوة ووعي منه بأن ما أخذ بالقوة لا يرد إلا بالقوة، وهذا ما جعلها تحقق انتصارات عديدة أمام أكبر قوة في العالم تدعمها وتحالفها أكبر ترسانة حربية وهو الحلف الأطلس، وأكبر هيئة أممية دولية وهي هيئة الأمم المتحدة التي لم تعترف في يوم من الأيام بحق الشعب الجزائري إلا بعد أن أسمع صوته في منابرها.

زيادة على ذلك حظيت الثورة التحريرية بالدعم التونسي الذي زاد من صلابتها واستمرارها، وكان بمثابة قاعدة خلفية ارتكزت عليه لمواصلة كفاحها هذا الدعم الذي بلغ أشده قبل تكثيف فرنسا إستراتيجيتها السياسية الاستعمارية اتجاه تونس من أجل القضاء على مساندتها لكفاح الشعب الجزائري، والقضاء على الثورة التحريرية الجزائرية.

وتمثلت إستراتيجيتها الاستعمارية في زرع الفتن، وخلق أزمات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية وكانت أزمة إيجلي إحدى مناوراتها السياسية التي جسدتها للقضاء على الدعم التونسي للثورة التحريرية الجزائرية.

وقبل الولوج في دراسة مجريات أحداث أزمة إيجلي وتداعياتها يجب دراسة سياسة فرنسا في الصحراء الجزائرية محاولين من خلال هذا العنصر التركيز على سياسة فرنسا الاستعمارية اتجاه الصحراء الجزائرية متسائلين : *كيف استغلت فرنسا ملف الصحراء الجزائرية لخلق أطماع اقتصادية تونسية في بترول الصحراء الجزائرية؟ وهل أثرت أزمة إيجلي في الدعم التونسي للثورة التحريرية؟ وإلى أي مدى ساهمت هذه الحادثة في توتر العلاقات الجزائرية التونسية؟*

1- المناورات الفرنسية في تقسيم ثروات الصحراء الجزائرية للقضاء على الثورة الجزائرية

1-1 التشريع الفرنسي لتقنين فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال

انطلاقا من مقولة الجنرال راندون (Randon) "ينبغي أن نكون سادة في كل مكان، وإلا فلن نأمن في أي مكان"⁽¹⁾ عملت السلطات الفرنسية على التوسع في جميع أنحاء القطر الجزائري بما فيها الصحراء الجزائرية⁽²⁾، وعملت على تطبيق سياسة استعمارية هدفها احتلال كل المناطق الصحراوية ابتداء من قانون 1844 الذي نص على تمديد حملاتها العسكرية⁽³⁾ نحو الصحراء الجزائرية، ومرسوم 9 ديسمبر 1848 الذي أعتبر فيه الجزائر قطعة من فرنسا، وقسمت أراضيها إلى ثلاثة عمالات وهي :

- عمالة قسنطينة + الصحراء الشرقية.
- عمالة الجزائر + الصحراء الوسطى.
- عمالة وهران + الصحراء الغربية.

وفي سنة 1900 قررت إخضاع مناطق الجنوب لنظام عسكري بينما رفعت هذا النظام أصلا على كافة التراب الوطني، وكان ذلك لأسباب عدة نذكر منها :

- مراقبة المناطق الصحراوية والمناطق المتاخمة لها خاصة الأوراس ومناطق الجنوب الغربي.

- الصراع بين فرنسا وإسبانيا في شمال المغرب، وفي الصحراء الغربية فخشيت فرنسا من انتقال الصراع داخل الصحراء الجزائرية خاصة بعد توقيع معاهدة الجزيرة الخضراء سنة 1905 واحتلال المغرب سنة 1912.

- عملت على ربط مستعمراتها في جنوب الصحراء فيما بينها وبين الصحراء الجزائرية خوف من تدخل بريطانيا في هذه المنطقة. فحرصت على وجود الجيش الفرنسي بكثافة فيها تحسبا لكل طارئ⁽⁴⁾.

و في 24 ديسمبر 1902 سنت قانون آخر تضمن أقاليم الجنوب وقسمها إلى أربعة عمالات وهي :

- عمالة تقرت : عاصمتها تقرت.
- عمالة الواحات : عاصمتها ورقلة.
- عمالة عين الصفراء : عاصمتها كولومب "بشار حاليا".

- عمالة غرداية : عاصمتها الأغواط.⁽⁵⁾

وفي سبتمبر 1947 صدر قانون خاص بنظام الجزائر قرر إلغاء النظام الخاص بمناطق الصحراء، وجعلها مثل عمالات الجزائر ولم يبقى هذا القانون إلا في الميدان المالي، والتمثيلي حيث سنه نواب فقط يمثلون الصحراء في المجلس الجزائري الذي كان يضم 120 نائبا.⁽⁶⁾

هذا بالإضافة إلى مرسوم 10 جانفي 1957 الذي نص على إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية وهو قانون على ثلاثة عشرة مادة، وقد اقترح هذا القانون من طرف هوفي بواني (Hauphouet Boigny) الذي قدمه إلى مجلس الوزراء بعدما تم عرضه على المجلس الوطني ومجلس الجمهورية. ومرسوم 10 جوان 1957 المتعلق بإنشاء وزارة خاصة بالصحراء⁽⁷⁾ هدفه الحفاظ على الصحراء الفرنسية وقد تم تعيين السيد ماكس لوجان (Max Le Jeune) وزيرا على رأس هذه الوزارة الصحراوية.

ومرسوم 7 أوت 1957 المتعلق بتقسيم الصحراء إلى عمالتين وهما :
- **الواحات** : عاصمتها الأغواط ثم ورقلة الجنوب الشرقي. بمساحة تقدر ب : 1302000 كلم² و348000 نسمة.
- **الساورة** : عاصمتها بشار الجنوب الغربي. بمساحة تقدر ب : 780000 كلم² و152000 نسمة خلفا لما كان يعرف سابق بأقاليم الجنوب الجزائري.⁽⁸⁾

وفي 20 سبتمبر 1958 أنشئت 94 بلدية خاضعة للنظام الذي جاء به قانون 1884 أصبحت السلطة السياسية على الصحراء بيد وزير مكلف بشؤون الصحراء، وفي 7 ديسمبر 1960 نص أن عمالتي الساورة والواحات الفرنسييتين هما جماعات إقليمية تابعة للجمهورية الفرنسية.⁽⁹⁾

2-1 الأهداف الفرنسية من فصل الصحراء الجزائرية واستغلال ثرواتها

قامت السلطات الفرنسية باستحداث مراسيم وقوانين لفصل الصحراء عن الشمال، وكانت لهذه الإجراءات عدة أهداف جعلت فرنسا تسرع في تشريع قوانين تعطي لها الحق في الحفاظ على الصحراء الجزائرية والسيطرة عليها ويمكن ذكر هذه الأهداف كمايلي :

- الأهداف السياسية

- إجهاد الثورة التحريرية واستعمار كل وسائل الضغط العسكري السياسي والاقتصادي والإفريقي عن طريق إقناع الدول المجاورة للجزائر في أهمية المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية، والعمل على اقتطاع صحراء الجزائر وإعلانها أرضا فرنسية تخضع لسيادة مشتركة فرنسية-جزائرية حتى يكون الاستعمار الفرنسي هو المتصرف المباشر وبذلك تفقد الأجيال القادمة في الجزائر وفي إفريقيا نهائيا حق المطالبة بالصحراء.⁽¹⁰⁾

- سعت فرنسا إلى إقناع حلفائها الغربيين بضرورة تجند الغرب وراء فرنسا في حربها للاحتفاظ بالصحراء التي تضمن لها البقاء في إفريقيا خاصة، وأنها كانت تدرك أن تضامن الدول الإفريقية سيتحقق ضدها طال الزمن أو قصر لطردها نهائيا من أرض افريقية.⁽¹¹⁾

- من أجل كسب تأييد هذه الدول قامت بسن قوانين تسمح للشركات البترولية بالمشاركة في عملية استثمار الثروات الطاقوية فقامت بسن قانون البترول الصحراوي (Le Code Pétrolier Saharien) في 22 نوفمبر 1958، وأمام هذه الإغراءات انهالت على الحكومة الفرنسية طلبات ورخص تنقيب من شركات النفط الأجنبية من أجل الاستثمار في الصحراء الجزائرية ففي سنة 1958 تقدمت حوالي ثمان وعشرين شركة فرنسية وأمريكية ألمانية، ايطالية، بلجيكية ذات رأسمال مختلط للاستثمار في ميدان البترول، وللحصول على رخص تنقيب ومن أهم هذه الشركات الشركة الأمريكية "ستاندار و ايل أوف نيوجرزي"، شركة "شل" و"بريتيش بتروليم".⁽¹²⁾

- الأهداف الاقتصادية

- تهدف فرنسا من الحفاظ على الصحراء الجزائرية، وذلك لتوفير الثروات المعدنية وبترولية⁽¹³⁾ التي تمكنها من إقامة الصناعات الحربية الثقيلة.⁽¹⁴⁾ خاصة وأنها كانت تدرك أن صناعتها كانت متخلفة عن الصناعة البريطانية في تلك الفترة، إضافة إلى هذا رغبتها في استغلال

الطرق التجارية الصحراوية للسيطرة على خيرات إفريقيا من جهة واستغلال الصحراء كسوق استهلاكية لمنتجات أوروبا من جهة أخرى.

- ظهور دعاة ينادون باستغلال المناطق الصحراوية منهم على الخصوص إريك لابون الذي اقترح مشروعاً اقتصادياً وعسكرياً للاستفادة من الثروات الطبيعية والطاقوية الصحراوية الجزائرية.⁽¹⁵⁾

- كانت الحكومة الفرنسية ترغب في ضمان مستقبلها الاقتصادي، وذلك من خلال ضمان استقلالها في مجال الطاقة وهذا ما أكد عليه وزير الصحراء الفرنسي ماكس لوجان في قوله : **"...وإذا كافحت ليبقى البترول الصحراوي في يد فرنسا وأن تبقى الجزائر في الجمهورية فالأنني كنت أعتقد أن أمة كبيرة مثل أمتنا أو مثل ما كانت أمتنا لم يكن في استطاعتها أن تضمن مستقبلها دون أن تكون مستقلة طاقياً..."**⁽¹⁶⁾

- الأهداف العسكرية

- بعد الحرب العالمية الثانية وضعت السلطات الفرنسية برنامجاً لإقامة قواعد عسكرية اقتصادية في إفريقيا تحمي ظهر ومصالح أوروبا الغربية من ناحية الجنوب، وتمثل في الوقت نفسه مكاناً مضموناً تهرب إليه أوروبا مصانعها الحربية وإمكاناتها العسكرية تتخذة قاعدة هجوم على الشيوعية نظراً إلى أن أوروبا لا تصلح أن تكون ميداناً للحرب الحديثة لأزدحامها بالسكان وعدم وجود فضاءات واسعة بها.

وقد أطلق على هذه القواعد اسم Z.O.I.A⁽¹⁷⁾ اختيرت لها المناطق التالية :

- **منطقة كولب بشار⁽¹⁸⁾** : قرب الحدود الغربية وقد وضع مخطط هذه القاعدة على أساس أن يشمل قسماً من التراب المغربي.

- **منطقة الكويف- وجبل العنق** : تقرر تصميمها على إدماج قسم من التراب التونسي. إضافة إلى غينيا ومدغشقر. ولتدعيم هذا التنظيم الأساسي أنشأت الحكومة الفرنسية المكتب الإفريقي للدراسات

والأشغال العسكرية الذي أسندت له مهمة مراقبة كل المعامل أو الورشات التي تقام بطريقة أو بأخرى في المناطق المذكورة.⁽¹⁹⁾

- حاولت فرنسا تحقيق أهدافها السياسية الاستغلالية من خلال إقناع سكان هذه المناطق الصحراوية أن هدفها هو تطوير الصناعات في البلدان الإفريقية كما يوحي بذلك اسم مجموعة المناطق الأربع لكن في الواقع كانت تهدف إلى وضع أسس ثابتة لصناعات حربية حديثة تكون الموارد الإفريقية هي حجرها الأساس مثل صناعة السلاح والمتفجرات التقليدية، والصواريخ الحربية على اختلاف أنواعها، إلا أن استقلال تونس والمغرب ودول المجموعة الإفريقية تحت ضغط الثورة الجزائرية حرم الاستعمار الفرنسي من تحقيق هذا البرنامج الواسع حسب خطوطه الأصلية فحصر كل جهوده في الصحراء الجزائرية لتكون هي القاعدة العسكرية التي تمون بها أوروبا الغربية لأن فضاءات الصحراء تتوفر فيها كل شروط الحرب الحديثة فهي تستطيع إيواء الطيران الاستراتيجي، ومراكز القيادة، ومخازن الذخائر والعتاد.⁽²⁰⁾ زيادة على هذه الإجراءات قامت فرنسا بإنشاء شبكة واسعة من الطرق المعبدة والمسالك لتسهيل نقل وتنقل وحدات الجيش، والاستغلال السريع للثروات الباطنية في الصحراء.

- قامت أيضا بإعادة هيكلة جيوشها بالصحراء، وتعديل سياستها الأمنية الشاملة حيث ضاعفت عدد قواتها بخمسة أضعاف بين 1956-1958 فأصبح عدد جنودها ألف جندي ليصل إلى 30 ألف في بداية 1962 كما أسندت قيادة الجيوش إلى القائد الأعلى في الصحراء الذي يتعامل مباشرة مع وزير الحربية في باريس ابتداء من ديسمبر 1961.

- قامت بإنشاء مراكز نووية وصاروخية مثل منطقة رقان 1957 لتفجير أول قنبلة ذرية بها يوم 13 فيفري 1960 كما قامت بإنشاء مناطق محرمة بالجنوب على مسافة أكثر من ستة 6000 ألف كلم.⁽²¹⁾

زيادة على ذلك عمل ماكس لوجان من خلال مناوراته السياسية على إغراء أهالي المناطق الصحراوية وذلك من خلال إقناعهم أن

المشروع الفرنسي في الصحراء الجزائرية سوف يحسن من مستوى معيشتهم القاسية قائلًا : " إن مشروع الصحراء يقتضي تسخير الوسائل المالية التقنية ، والصناعية الهائلة فهو يستقطب الرأي العام الذي ينظر بإعجاب إلى روادنا ويأمل في تلبية حاجات الأمة من الطاقة لكنه لا يحق لنا التخلي عن واجبنا في توفير لمئات الآلاف من الصحراويين الذي عاشوا عيشة ضنكة فوق هذه الأرض المحروقة تحسبنا معتبرا لأحوالهم في الوقت الذي لم يستند من الثروة البترولية في الشرق الأوسط سوى بعض الإقطاعيين" (22).

كما أكد أن الاكتشافات البترولية في الصحراء الجزائرية تعطي أمالا جديدة بتغيير الأوضاع في المناطق الصحراوية، وذلك بإحداث نظام جديد بها يساعد على تسوية القضية الجزائرية. (23) أما رئيس الحكومة الفرنسية ميشال دوبري (Michel Debré) وألفي قيشار (O.Guichar) المندوب العام للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية قام بزيارات متعددة إلى المناطق الصحراوية من أجل إعطاء المشروع دفعا جديدا، حيث قاموا بالاتصال بمجموعة من أعيان المناطق الصحراوية (24) لإغرائهم لقبول مشروع الانفصال. (25) فالصحراء بالنسبة لفرنسا شيء والجزائر التلية شيء آخر. وليس هناك مجال للربط بين شمال الجزائر وجنوبها وحسب منظورهم أن الصحراء الجزائرية لم تكن تابعة لأي جهة معينة، ويستشهدون بالحكام العثمانيين الذين لم تتجاوز سلطتهم الحدود الجنوبية للمنطقة التلية وبسكرة، وأن نفوذهم لم يتجاوز السفوح الشمالية للأطلس الصحراوي، ومنطقة وادي الجدي جنوب بسكرة ويؤكدون أن الصحراء القريبة من التل (26) لم تكن تخضع لهم، ويستدلون بشواهد عن الحملات العسكرية التي قادها الحكام العثمانيون ضد شيوخ بعض واحات الجنوب لإرغامهم على دفع الغرامات والإتاوات دليلا على استقلالية هؤلاء عن السلطة وعدم تبعيتهم لها. (27)

لقد فشلت فرنسا في كل المحاولات الخاصة بصحراء الجزائر وبترولها، وتشجيع حركة استيطان جديدة فيها أو ضمها للسوق الأوروبية، ويرجع هذا الفشل أولا وأخيرا إلى استمرار حرب التحرير ومواصلة الشعب الجزائري في كفاحهم من أجل حقوقهم المغتصبة. (28)

2- جذور أزمة إيجلي وتطوراتها

تعود جذور أزمة أنبوب إيجلي إلى بداية المناورات الفرنسية في تقسيم الصحراء الجزائرية، واستغلال ثروتها الطبيعية خاصة مشكل البترول⁽²⁹⁾ الذي كان يمثل أحد "المدارات الأساسية لحرب التحرير الجزائرية وأصبح عاملا رئيسيا يحفز الاستعمار الفرنسي على التثبيت بالصحراء الجزائرية وتمييزها عن ولايات الشمال الجزائري"⁽³⁰⁾.

وإن سياسة فرنسا في السيطرة على بترول الصحراء الجزائرية كان بهدف حصولها على مورد تمتلكه يساعدها على تحقيق استقلالها في ميدان الطاقة، وخاصة أن النفقات المالية التي كانت تصرفها في هذا الجانب كلفها كثيرا خاصة في حرب الجزائر، فقد بلغت مشتريات فرنسا البترولية سنة 1956 نصف عجز ميزانها التجاري.⁽³¹⁾

وفي إطار هذه السياسة أدركت فرنسا أن عليها أن تستغل ملف الصحراء الجزائرية لكي تحقق سياستها في القضاء على الثورة التحريرية وذلك من خلال تأليب الدول المجاورة للجزائر خاصة المغرب، تونس ومالي والنيجر لجعل قضية الصحراء قضية مشتركة بين هذه الدول في التوسع والتقسيم والاستغلال، وأن الصحراء لا تعني الجزائر وحدها فقط.⁽³²⁾

لقد كان بترول الصحراء الجزائرية حافزا كبيرا لبقاء الاستعمار الفرنسي في الجزائر في السنتين الأوليين من اندلاع الثورة التحريرية، ومع مجيء ديغول أصبح يمثل واقعا يمكن استغلاله في تصعيد الاهتمام الفرنسي وتبرير سياسة باريس للتمسك بالجزائر.⁽³³⁾

ولتدعيم سياسته الاستغلالية قام ديغول بالاتصال بعدد من رؤساء الدول الأوروبية من أجل إقناع الرأي العام العالمي بالرسالة الحضارية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر، وبمسألة شغور الصحراء التي اكتشفتها، وقد حاول ديغول يوم 23 أكتوبر 1958 إقناع حلفاء فرنسا والدول الإفريقية بفكرة أن الصحراء الجزائرية هي "صحراء فرنسية" وهي "بحر داخلي تشترك فيه جميع الدول المجاورة" و"الجزائر من تمرست إلى دانكارك".⁽³⁴⁾

زيادة على ذلك وعدت فرنسا المغرب الأقصى بتزويده بغاز حاسي الرمل قصد تمكينه من إقامة صناعة ثقيلة، أما تونس فقد وعدت بالشراكة في الفوائد المنتظرة من استغلال حقول إيجلي البترولية، وقيل للتشاد والنيجر أنهما سيحصلان على الامتيازات المادية من جراء إشراكهما في الإشراف على شؤون الصحراء الكبرى.⁽³⁵⁾

وقد استهدفت فرنسا من خلال إستراتيجيتها الاقتصادية، واستغلالها لبترول الجزائر في تحقيق أهدافها الإستراتيجية نحو المشاريع الوحودية المغاربية، وذلك من خلال ضرب التضامن المغاربي للثورة التحريرية عن طريق استمالة تونس، والمغرب حول الأطماع الاقتصادية والاستفادة من بترول الصحراء الجزائرية. فقد حاولت إبرام اتفاق.⁽³⁶⁾ مع ليبيا لتمير أنبوب إيجلي على الأراضي الليبية، واقترحت الحكومة الليبية على جبهة التحرير أن تتقاسم معها الإرباح، لكن الجبهة رفضت ونزلت ليبيا عند موقف الجبهة ولم توقع الاتفاق.⁽³⁷⁾ كما رفض المغرب تكرير البترول في القنيطرة لأنه بترول جزائري ولكن الأيدي التي تريد استثماره أيد فرنسية.⁽³⁸⁾

فالصحراء الجزائرية كانت تشكل في نظر الاستعمار الفرنسي خطرا يجب احتواءه عن طريق فصلها عن الشمال حتى تفقد الجزائر حدودها المشتركة مع المالي وذلك من أجل قطع التضامن الإفريقي، وتكسر العمود الفقري للتضامن بين شمال إفريقيا وجنوبها فيوجه بذلك ضربة قاسمة للتضامن الإفريقي ولفكرة الحياد في القارة الإفريقية بأكملها، وفي نفس الوقت يتمكن الاستعمار من إقامة قلعة من قلاع المحصنة في إفريقيا تكون مصدر تهديد دائم لكل محاولات التحرر والإنعتاق الحقيقي.⁽³⁹⁾

وبخصوص تمرير البترول الصحراء الجزائرية إلى فرنسا اقترح وزير الصحراء ماكس لوجان نقله إلى تونس قائلا: " لقد فكرنا في توصيله إلى تونس أو إلى الجزائر وعندما صرت وزيرا للصحراء اقترحت على الحكومة توصيله إلى تونس لأسباب مادية : فلقد كان ذلك أقصر نسبيا وكذلك لأن ذلك كان في إمكانه مساعدة تونس

وربطها بفرنسا اقتصاديا وبمجرد أن صار ذلك ممكنا تقنيا وأن هناك مصلحة سياسية تضاف إلى ذلك، صار لا بد من إقامته".⁽⁴⁰⁾

وفي رسالة رقم 700 وردت من السفارة الفرنسية بتونس بتاريخ 10-11 ماي 1957 إلى جنرال الناحية قائد الجيوش العسكرية، والقائد الأعلى للفرق العسكرية بـ : صلامبو-تونس تضمنت تكليف مهندسين فرنسيين لدراسة الطرق المحتملة لتمرير خطوط أنابيب إيجلي إلى قابس. حيث جاء نصها كالآتي :

من : السفارة الفرنسية - بتونس إلى : جنرال الناحية قائد الجيوش العسكرية، والقائد الأعلى للفرق العسكرية بـ : صلامبو-تونس.

رقم : 700 المهمة ضمت السادة المهندسين (Duchateau) و (Coquelard) الآتين من C.R.E.P.S⁽⁴¹⁾ المتوجهين نحو جنوب تونس من أجل دراسة الطريق المحتمل لخطوط الأنابيب لمنطقة إيجلي (Edjelah). هذين المهندسين على أهبة الانطلاق من مدينة صفاقس يوم الأحد 12 ماي 1957 على متن مركبتي الخاصة بالطرق الوعرة، واستكشاف مناطق مدينة قابس، تطاوين برج القصيرة، و من بعد ذلك العودة إلى صفاقس يوم 14 ماي. بصفتي ملزم اتجاهك سوف أقوم بكل الاستعدادات اللازمة للتأكد من سير مهمة هاذين المهندسين على أكمل وجه. إذ يجب علي المرور بقابس بأمر من الناحية العسكرية الجنوبية.⁽⁴²⁾

وتبين هذه الرسالة أن فرنسا بدأت أشغالها لتمرير أنبوب إيجلي عبر الأراضي الجنوبية التونسية قبل إمضاء اتفاقها مع تونس يوم 30 جوان 1958 الذي أعلنت خلاله الحكومة الفرنسية في باريس عن توقيع اتفاقية مشتركة تسمح لتونس بموجبها للشركة⁽⁴³⁾ Strapsa⁽⁴⁴⁾ بتمرير أنبوب غاز إيجلي عبر التراب التونسي إلى ميناء قابس.⁽⁴⁵⁾

لقد ظهرت ليونة بورقيبة في التعامل مع فرنسا لاستغلال ثروات الجزائر فهو لم يكن يمانع السياسة الفرنسية الاستغلالية، بل كان يبحث لها عن الحلول لكي يضمن لها بقاء هذه الثروات تحت سيطرتها، وهذا ما صرحه في خطاب ألقاه يوم 15 أوت 1957 قال فيه : " ..وهو

نفس ما قلناه لفرنسا فيما يخص الصحراء عندما ادعت أنها بعد أن اكتشفت في بطونها الذهب الأسود أو الأورانيوم يلزمها أن تصر على البقاء بالجزائر أكثر من أي وقت مضى وهذا ما جعلها تمعن في القضاء على الثورة الجزائرية لتطمئن على بقاء تلك الثروات بيدها. بينما نحن نرى عكس ما تراه فرنسا باعتبار أن أهمية الثروات التي أنتجتها الصحراء من شأنها أن تفرض على فرنسا تغيير سياستها لتتمكن من استثمارها في هدوء واطمئنان خصوصا وأن لديها ما يضمن لها طول انتفاعها بالنصيب الراجع لها منها بسبب أن أهالي تلك الجهة غير قادرين الآن على استغلال تلك الثروات بالطرق المجدية"⁽⁴⁶⁾

كانت خطب بورقيبة ملتوية فقد كان يدعوا فرنسا لتمنح الاستقلال للجزائر، لكي تتمكن من استثمار خيرات البلاد، فإذا كان استقلال البلاد بدون استقلال ثروات البلاد فكيف يمكن أن نسمي هذا استقلال؟

لقد تميزت توجهات بورقيبة الرسمية في السعي دائما إلى مهادنة فرنسا والغرب، فقد كان يعرض حلولاً توفيقية تراعي مصالح فرنسا بالإبقاء على الامتيازات التي تتمتع بها ماديا وسياسيا، وإبقاء وجودها في المنطقة المغاربية وفي نفس الوقت تحقق للجزائريين بعضا مما يسعون إلى تحقيقه، وهو التخلص من الهيمنة الاستعمارية المباشرة، وقد صرح ذلك يوم 20 جويلية 1957 قائلا: "أعتقد أن أحسن وسيلة لتسوية المشكل الجزائري هي تحقيق التوازن بين سيادة الجزائر، ونوع من التعاون الجديد يربط دول المغرب العربي الثلاث بفرنسا"⁽⁴⁷⁾

قبل الإعلان عن الاتفاقية بين تونس وفرنسا قامت الصحافة التونسية بدور كبير في جس نبض قادة الثورة التحريرية والشعب الجزائري حول المفاوضات الفرنسية والتونسية بشأن اتفاقية إيجلي حيث نشرت صحيفة لاكسيون يوم 23 ديسمبر 1957 مقالا ذكرت فيه أن كلا من شركة "كريس" التي تنقب، وتستثمر منبع النفط إيجلي وفروعها أجرت مفاوضات مع الحكومة التونسية، وأن تلك المفاوضات أسفرت عن القبول بمبدأ مرور أنبوب بترول إيجلي عبر تراب الجمهورية

التونسية، وينقل غاز حاسي مسعود عن طريق تونس، وقد أكدت هذا الخبر جريدة العمل التونسية لسان حال حزب الدستوري التونسي الجديد يوم 24 ديسمبر 1957 حيث ذكرت أن الأوساط المأذونة في تونس تصر بأن قضية مد أنابيب لنقل نفط الصحراء إلى ميناء يقع على شواطئ البحر الأبيض المتوسط قد أثرت.⁽⁴⁸⁾

ونقلا عن وكالة فرانس براس ذكرت صحيفة العمل " أن المفاوضات تدور في الآونة الراهنة بين الشركة الصحراوية للتقيب عن البترول واستغلاله التي تعمل بمناجم إيجلي وبين السلطات الليبية والتونسية، وذلك قصد درس إمكانية نقل النفط المستخرج من منبع إيجلي بواسطة أنبوب يخترق تراب الجمهورية ويصل إلى خليج قابس و يمتد نحو منطقة زوارة الواقعة غربي طرابلس".⁽⁴⁹⁾

أما صحيفة "لاديباش تونزيان" اليومية نشرت خبرا مفاده أن الحكومة الفرنسية سوف تتخذ في الأيام القليلة القادمة قرار في قضية أنبوب للبترول بين أبار إيجلي الواقعة على الحدود الجزائرية الليبية، وبين ميناء قابس التونسي، وأشارت أن السلطات الفرنسية سوف تطلب من الحكومة التونسية ضمان أمن هذا الأنبوب.⁽⁵⁰⁾

ونظر لخطورة هذه المناورات التي كانت تقوم بها فرنسا لاستغلال بترول الجزائرية أسرعت جبهة التحرير الوطني برد مباشر عليها من خلال رفع مذكرة إلى الحكومة الفرنسية في جانفي 1958 قبل سقوط الجمهورية الرابعة بأربعة أشهر.⁽⁵¹⁾ ثم أعقبها مذكرة أخرى يوم 23 جوان 1958 تتألف من سبع نقاط أعربت فيها عن معارضتها الكاملة لسياسة الحكومة التونسية.⁽⁵²⁾

كما حذرت هذه الأخيرة من التوقيع على الاتفاقية، وأكدت فيها أن توقيع اتفاقية من هذا النوع بين تونس وفرنسا يعتبر "تكريسا لحق فرنسا في الثروات الجزائرية، ويعد موقفا عدائيا للشعب الجزائري المحارب" وتضيف المذكرة بعد ذلك أن التوقيع على الاتفاقية: "يشكل خرقا فادحا لمقررات طنجة".⁽⁵³⁾ كما اعتبرت الجبهة أن هذا

الاتفاق خيانة للجبهة المعادية للاستعمار التي تجمع بلاد المغرب، والتي تحققت في مؤتمر طنجة.⁽⁵⁴⁾ ويمكن أن ندرج ما ورد فيها كالآتي :

1- إن الاتفاقية التي يمكن أن تبرم بين الحكومة الفرنسية، والحكومة التونسية أو شركة فرنسية تعني اعتراف تونس بحق فرنسا في ثروات الجزائر، ويشكل عملا مناهضا للشعب الجزائري وهو في حالة حرب.

2- موافقة الحكومة التونسية على هذا الأمر سوف تعتبره لجنة التنسيق، والتنفيذ كخرق لقرارات مؤتمر طنجة.

3- إن البترول الذي يعبر على الأراضي المغربية سوف يحول الجزائر إلى آلاف الجثث التي ليست ضحايا ساقية سيدي يوسف إلا مثالا صغير منها.

4- إن مد الأنابيب سيتسبب للشعب الجزائري في خسارة الفوائد المنجرة عن معركة الصحراء الاستراتيجية التي يخوضها آلاف الوطنيين الجزائريين.

5- إن مبدأ مد الأنابيب الذي يسمح لفرنسا بأن تعبئ إلى جانبها رؤوس الأموال الأجنبية سيسمح للحكومة الفرنسية بأن تبرر لدى رأيها العام مواصلة حربيها، وبذلك تكون هي المدافع عن ثروات تعتبر في نظره فرنسية.

6- إن حرب الجزائر تجري في آن واحد في الميدان العسكري والميدان الاقتصادي، وفي هذا الميدان الأخير ينبغي تحطيم آمال الفرنسيين فيما يتعلق بالصحراء حتى يتبين لهم أنه بدون استقلال الجزائر لأي أفق في المستقبل أن يفتح.

7- إن حرب الجزائر تقترب من نهاية عامها الرابع، وقد دفع فيها الشعب الجزائري تضحيات عظمت ولكن يمكن التعجيل بنهايتها ينبغي أن يظهر المغرب العربي أمام الاستعمار الفرنسي في صورة الكتلة المترابطة التي لا تصدع.⁽⁵⁵⁾

وقد وجهت جبهة التحرير الوطني نسخة من هذه المذكرة إلى كل من حكومتي المغرب وليبيا لكن العرض الفرنسي والأطماع الاقتصادية كانت أقوى من الاتفاقيات المبرمة مع البلدان المغاربية في طنجة لتوحيد الجهود لاستقلال الجزائر، وتوحيد المغرب العربي.⁽⁵⁶⁾ حيث نجحت السياسة الديغولية في إقناع الحكومة التونسية على توقيع اتفاقية إيجلي يوم 30 جوان 1958 بعد عشرة أيام على اجتماع المهديّة، وبذلك حقق ديغول إستراتيجيته السياسية والاقتصادية في إغراء تونس.⁽⁵⁷⁾

وفي بيان يوم 10 جويلية 1958 صرحت جبهة التحرير الوطني عن انزعاجها من موقف الحكومة التونسية المتواطئ مع فرنسا في استغلال بترول الصحراء الجزائرية، وصرحت الجبهة أنه على رغم من التحذيرات التي أعلنتها حول معارضتها لاستثمار النفط الجزائري لم تستجب الحكومة التونسية لمطالب جبهة التحرير الوطني، ولهذا فهي مستعدة لتفجير أنابيب البترول المارة عبر الأراضي الجزائرية.⁽⁵⁸⁾

1-2 تداعياتها

كان الإعلان عن الاتفاقية ضربة قوية على مستقبل الثورة الجزائرية، كما اعتبرت جبهة التحرير الوطني أن الحكومة التونسية خرجت عن الاتفاق بين تونس والجزائر، واعتبرت أن هذه الاتفاقية هي طعنا في شرعية الكفاح وأهدافه السامية وتدعيما مباشرا للاستعمار الفرنسي.⁽⁵⁹⁾ كما أنها كشفت عن تناقضات في التصور السياسي للحكومة التونسية اتجاه الثورة الجزائرية كما كشف عن تغلب الأطماع الاقتصادية، والمصالح القطرية على حساب اتفاقيات ومقررات طنجة الوجدوية.⁽⁶⁰⁾

و بذلك يكون الطرف الفرنسي قد نجح في تحقيق أهداف ثلاثة ذات أهمية كبرى وانعكاسات مباشرة على حرب الجزائر وهي :

- إمكانية الاستغلال على المدى القريب لبترول إيجلي بتكاليف قليلة نسبيا.

- يشكل عنصر خلاف بين شعبين شقيقين.

- يعد ضربة شديدة للتضامن المغربي مما جعل منه انتصارا سياسيا و سيكولوجيا للاستعمار الفرنسي.⁽⁶¹⁾

و كرد فعل على هذه المؤامرة سعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ضرب استقرار الشركات البترولية الأجنبية التي منحتها فرنسا امتيازات، و حوافز للاستثمار في مجال التنقيب واستخراج الثروات في الصحراء الجزائرية زيادة على ذلك سعت إلى إبلاغ دول هذه الشركات بعدم جدوى وفعالية الصفقات المبرمة مع الحكومة الفرنسية سنة 1959 كونها لا تملك حق عقد أي صفقة تخص استغلال الثروات الجزائرية لأنها ليست الجهة المالكة لها.⁽⁶²⁾

وقد أعلنت قيادة الثورة في القاهرة أنها مستعدة لمواجهة سياسة فرنسا الاستغلالية اتجاه الثروات الجزائرية حيث أكدت أن رقعة المعركة اتسعت، و شملت حتى فرنسا وأن لديها جيشا في فرنسا قوامه نصف مليون جزائري ونشرت بيان أكدت فيه أن العمليات الموجهة ضد مؤسسات النفط أقامت الدليل على أن جبهة التحرير الوطني الجزائرية تخوض معركة إستراتيجية محضة، وأن ضروريات كفاح الجزائر حتمية لا مرد لها.

وفي نفس البيان أكدت أن الهدف الأساس الذي جعله الجزائريون نصب أعينهم هو تحطيم المؤسسات البترولية وذلك لسببين اثنين وهما :

- إتلاف خزانات النفط المخصصة لتغذية طائرات العدو.

- توسيع رقعة الحرب ونقلها إلى فرنسا بفضل سواعد المجاهدين الأبطال المنضوين تحت لواء جيش التحرير الوطني والذين يواصلون بانتظام الحرب في الجزائر.⁽⁶³⁾

كما كان لهذه المؤامرة صداها الإعلامي الكبير، حيث عبرت عليها صحيفة المجاهد في مقال افتتاحي كان عنوانه *الخبر المسموم* كرد فعل على الاتفاقية وما نشرته الصحف التونسية مبررة فيه موقف الحكومة التي اعتبرت الاتفاقية على أنها اتفاقية اقتصادية لا غير وأنها تحقق دخلا لتونس وتؤمن الخبر اليومي للشعب التونسي.⁽⁶⁴⁾

حيث كتبت الصحيفة التونسية **أفريك أكسيون** مقالا بينت فيه هدف الحكومة التونسية من هذا الاتفاق وأن الأمر يتعلق بالخبر اليومي للشعب التونسي بما يحققه زيادة في دخل تونس، وهو ما يوفر من عمل للأسر التونسية. وقد ردت صحافة الجبهة على ذلك بأن جبهة التحرير قد سلمت قبل مؤتمر طنجة بضرورات تدعيم استقلال تونس والمغرب دون انتظار لانتهاء حرب الجزائر، لكن ذلك لا يعني الانصراف الكلي لتونس والمغرب في هذه المهمة إلى درجة تناسي الحرب الجزائرية كلية، فضلا من أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ مواقف تتناقض مع المطالب العسكرية والدبلوماسية للجزائر المكافحة.⁽⁶⁵⁾

ذكرت كذلك أن قرارات طنجة كانت كافية للوقف في وجه مثل هذه الاتفاقية، وأن الاتفاق التونسي والفرنسي هي مناورة فرنسية استغلتها لتقنع الشركات الأجنبية في مختلف أنحاء العالم لكي توافق على استغلال نفط الصحراء الجزائرية بعد أن كانت هذه الشركات مترددة لعدم ضمان الأمن وسلامة طرق المواصلات والأنابيب في الجزائر.⁽⁶⁶⁾

أما صحيفة العمل فقد ردت على جريدة المجاهد بمقال عنوانه **خبز مسموم؟** جاء في ديباجته مايلي: "طلعت علينا جريدة المجاهد في عددها الأخير بما كنا لا نود ولا نرضى ولا نتوقع أن تطلع به، وما كنا يوما نظن أن العاطفة أو التسرع أو عدم التروي قد يبعث شيء منها بالإخوان إلى الخروج عن جادة العقل والانحدار إلى مستوى الكلام واللهجة لا يستتبع النزول إليه إلا المتعادون المتغالون في العداة... لقد اندهشت أوساطنا لقراءة الافتتاحية التي خصتها جريدة المجاهد لمشكلة النفط والأنابيب التي تعاقدت على وضعها داخل التراب التونسي الحكومة التونسية وشركة أجنبية... إن نفط العجيلة إيجلي ليس موضوعا سريريا دبرته الحكومة التونسية في الخفاء ثم فاجأت به الرأي العام عند الفراغ منه بل كثيرا ما تحدثت عنه الصحافة في تونس واجتمعت بخصوصه مجالس وزارية نشرت عنها الجرائد التونسية عند الإبان وعلم بع الخاص والعام... ثم أن الحكومة التونسية لم تتدخل في أي شيء يمس بالجزائر فيما يتعلق بنفط العجيلة أو ينال من حقها في ملكيته أو استثماره ولا تعاقدت مع الشركات التي تقب عنه أو تستثمره وفي كل ما في الأمر

أن الحكومة التونسية تعاقبت مع شركة مقاوله أجنبية عن الشركات الأخرى لا شركة استثمار أو التقيب، وتعاقبت معها على بناء أنابيب داخل التراب الجزائري... ليطمئن الشعب الجزائري الشقيق فإن تونس أشرف من أن تتعاون مع أي كان على حساب الجزائر أو استقلالها ولتهدأ أفكار إخواننا الجزائريين فالدولة التونسية أنزه وأظهر من أن توافق على استعمال ترابها مطية لشن الحرب على الجزائريين أو مناصرة الأعداء عليهم. وذلك ما يعرفه القادة الجزائريون أيضا حق المعرفة.⁽⁶⁷⁾

أثارت المقالات الانتقادية التي وجهتها الصحافة الجزائرية غضب السلطات التونسية، حيث قامت هذه الأخيرة بحجز العدد الثامن والعشرون من صحيفة المجاهد، كرد فعل على الرأي المعارض لقرارات الحكومة التونسية وكانذار مباشر لجهة التحرير الوطني.⁽⁶⁸⁾

زيادة على ذلك قامت بتوقيف إذاعة صوت الجزائر، وحجزت السلع والإعانات الموجهة للهلل الأحمر الجزائري طوال شهر جويلية 1958 كما أوقفت مرور الأسلحة، وقامت بمصادرة كمية ضخمة كبيرة منها في جوان 1958، كما طالبت بجهة التحرير الوطني بالتخلي عن أي سلطة تمثلها ذات طابع قنصلي والإدعاء بأن الجزائريين أصبحوا لا يحترمون السيادة التونسية.⁽⁶⁹⁾

غير أن بجهة التحرير الوطني أرادت احتواء هذا الخلاف للحفاظ على العلاقات الجوارية بين البلدين ومصالحها في تونس، لتجنب تعريض الثورة الجزائرية إلى الإجهاض في أهم قاعدة لها وهي القاعدة الشرقية، ومن بين هذه المساعي قيام بجهة التحرير الوطني بالاجتماع مع الحكومة التونسية لإعادة النظر في المسائل العالقة والبحث عن حل للخلاف الذي يمكن أن يسبب فتور في العلاقات الطيبة بين البلدين.⁽⁷⁰⁾

انتهت الاتصالات بين بجهة التحرير الوطني، والحكومة التونسية حول حادثة إيجلي بالتوافق حول البحث عن حلول مرضي الطرفين، وكان ذلك قبل الإعلان عن الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، وحتى وإن لم توضح تلك الاجتماعات آليات حل الخلاف، إلا أن قرار تونس بتجميد اتفاق إيجلي إلى ما بعد استقلال الجزائر أعاد المياه إلى مجاريها، وأكسب الثورة الدعم السياسي التونسي الضروري.⁽⁷¹⁾ حيث أعربت الحكومة التونسية على مواصلة واستمرارية دعمها للقضية الجزائرية

والثورة التحريرية، كما قام بورقيبة لاحقا بتبرير موقفه في خطاب ألقاه يوم 2 فيفري 1959 حول هذه الأزمة قائلاً : **"وقد كنا نعتقد أن اكتشاف الثروات والخيرات في جوف الصحراء سيعجل بنهاية الحرب في الجزائر ولأجل ذلك قبلنا مرور أنابيب البترول عبر بلادنا لإدراك تلك الغاية بالذات!"**⁽⁷²⁾

كما أصدرت جبهة التحرير الوطني بيان يؤكد أن الطرفان قاما بوضع إجراءات تهدف إلى حل الخلاف القائم بين الطرفين. حيث قامت الحكومة التونسية بحل الخلاف من خلال تأكيدها بأن تونس لن تسمح لسير الزيت في أنابيبها حتى تنال الجزائر استقلالها.⁽⁷³⁾ وبعد أول اجتماع للأمانة الدائمة المغربية المنعقد بتونس من 30 أوت إلى فاتح سبتمبر 1958 تم الاتفاق بين الطرفين الجزائري والتونسي على تجميد قضية أنبوب إيجلي ما بعد استقلال الجزائر.⁽⁷⁴⁾

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن :

فرنسا لم تقتصر سياستها على الجانب العسكري فحسب لمواجهة الدعم التونسي، والقضاء على الثورة التحريرية الجزائرية، فقد جسدت جميع إستراتيجيتها السياسية والاقتصادية من أجل تحقيق هدفها الاستعماري وكانت الصحراء الجزائرية أحد الوسائل التي استعملتها من أجل تأليب الحكومة التونسية إلى جانبها فكانت اتفاقية إيجلي 30 جوان 1958 ضربة قاسية على جبهة التحرير الوطني، فلم يكن هذا الاتفاق مجرد اتفاق اقتصادي بين تونس وفرنسا.

فقد اعتبرت جبهة التحرير الوطني أن اتفاق إيجلي هو دليل على اعتراف الحكومة التونسية بحق فرنسا في استغلال ثروات الجزائر، وأن لها حق في استغلال ثروات الصحراء الجزائرية التي كانت تطالب بتقسيمها عن الشمال.

ونظرا لخطورة هذا الاتفاق على مسار الثورة التحريرية، والعلاقات الجزائرية التونسية قامت جبهة التحرير الوطني بمعالجة المسألة بهدوء حيث قامت بالاتصال بالحكومة التونسية وعلى رأسها الرئيس الحبيب بورقيبة وحاولت إقناعه أن هذا اتفاق هو خطرا على مستقبل العلاقات بين البلدين وعلى الحكومة التونسية التراجع عنه.

الهوامش

1- رضوان شافو، جوانب من السياسة الاستعمارية بالصحراء الجزائرية من خلال تقارير السلطة الفرنسية والوثائق الأرشيفية، دار قانة للنشر والتجليد، باتنة- الجزائر، 2014، ص8.

2- تنحصر الصحراء الجزائرية في إقليمين وهما :

– الإقليم الصحراوي الشرقي : ينحصر بين الهوامش الجنوبية للأطلس الصحراوي شمالا، وتونس وليبيا شرقا، والنيجر وهضبة تادميت غربا، كما يمكن تحديد هذا الإقليم من ناحية الغرب بخط طول³ شرقا المار بالجزائر العاصمة.

– الإقليم الجنوبي الغربي : في حين يحدد الإقليم الجنوبي الغربي بمعالم طبيعية واضحة تتمثل في السفوح الجنوبية للسلسلة الأطلسية شمالا وهضبة تادميت شرقا وكل المغرب الأقصى والصحراء الغربية وموريطانيا ومالي غربا وجنوبا. أنظر : م.م.و.د.ب.ج.و.ث.1954، فصل الصحراء الجزائرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، سلسلة ملتقيات، 1998، ص22.

3- يجب أن نشير أن الحملات العسكرية الفرنسية للصحراء الجزائرية سبقتها عمليات استكشافية كبيرة أرسلت كبعثات علمية نذكر منها حملة الجنرال كافيناك في أبريل ماي 1847 وانطلقت هذه الحملة من مدينة تلمسان في شهر أبريل سنة 1847 نذكر كذلك حملة س. تروملي، الحملة الاستكشافية التي قام بها فلاترس Flatters يوم 21 ماي 1880 من ورقلة إلى الأغواط، تلتها حملة فلامون الى عين صالح في خريف 1899، وحملة مينسترال (Menestre) إلى قورارة وتوات يوم 17 أبريل 1900، بعدها تم إخضاع منطقة الساورة في 11 ماي 1903 من طرف جونار (Jonnart). .. استعانت كذلك بجواسيس نذكر منهم الجاسوس كومندان قاضي الذي قام برحلة إلى عمق الصحراء الجزائرية وظفته فرنسا من أجل إحكام سياستها التوسعية في المنطقة الصحراوية الشرقية...أنظر : فليكس جاكو، حملة الجنرال كافيناك في الصحراء الجزائرية أبريل-ماي 1847، ترجمة : حليلة بابوش، دار الرئد للكتاب، الجزائر، 2013، ص21 وما بعدها أنظر كذلك : س.تروملي، الفرنسيون في الصحراء

- يوميات حملة في حدود الصحراء الجزائرية، ترجمة : محمد المعراجي، م.م.د.ب.ج.و.ث.1954، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 21 وما بعدها. أنظر كذلك : إبراهيم مياسي، التوسع الاستعماري في الصحراء الجزائرية، كتاب سلسلة ملتقيات فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، م.و.د.ب.ج.و.ث.1954، ص ص 225-236. أنظر كذلك : محمد الأمين بلغيث، فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال أسلوب فرنسي جديد للحرب النفسية ضد الثورة - ملتقى المقاومة الشعبية ذكرى مظاهرات 27 فيفري 1962، ورقة يومي 27-28 فيفري 1999، ص4.
- 4- عبد المجيد شيخي، الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الاستقلال، كتاب سلسلة ملتقيات فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، م.و.د.ب.ج.و.ث.1954، 1998، ص ص 218-219.
- 5- رضوان شافو، المرجع السابق، ص ص 8-9.
- 6- جريدة المجاهد، الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى ديفول، ج4، العدد39، (10-أفريل-1961)، ص 8.
- 7- أنشئت هذه الوزارة بقرار من مجلس الوزراء الذي يرأسه بوروجيس مونوري، وأوكلت إلى ماكس لوجان عضو الفرع الأممي الاشتراكي (S.F.I.O)، والذي كان يشغل منصب كاتب دولة للقوات المسلحة مكلف بالشؤون الجزائرية، وذلك منذ 16-فيفري-1956 وبهذه الصفة عرف بمواقفه العدوانية وجرائمه النكراء. أنظر : م.و.د.ب.ج.و.ث.1954، فصل الصحراء الجزائرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص100.
- 8- رضوان شافو، المرجع السابق، ص ص 102-103.
- 9- جريدة المجاهد، الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى ديفول، ج4، العدد39، المصدر السابق، ص8.
- 10- جريدة المجاهد، الخفايا السرية لتثبيت الفرنسيين بالصحراء، ج4، العدد102، (14-أوت-1961)، ص ص 6-7.
- 11- المصدر نفسه.
- 12- غالي غربي، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، كتاب سلسلة ملتقيات فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، م.و.د.ب.ج.و.ث.1954، 1998، ص ص 264-263.

13- بدأ التنقيب عن البترول سنة 1941 وفي سنة 1945 أنشأ مكتب البحوث البترولية ثم أنشئت سنة 1946 الشركة القومية للبحث عن البترول في الجزائر "س،ن، ريبال" والشركة الفرنسية للبترول في الجزائر "س.ف.ب.إ" ورأسمالها كله تقريبا من الدولة في نصف سنة 1951 أنشئت شركة البحث واستغلال بترول الصحراء كريبس ويتألف رأسمالها من 65% مساهمة الدولة و35% من مساهمة شركة شال وشركة بترول الجزائر التي تساهم فيها شركة شال بنسبة 65% والدولية بنسبة 35% وفي سنة 1954 بدا الغاز الطبيعي ينبثق لأول مرة في جبل برغة قرب عين صالح، ثم اكتشف حق البترول في مارس 1956 في منطقة إيجلي وبعد أسابيع قليلة اكتشف البترول في منطقة تقنتورين وفي 12 جوان 1956 توجت الأبحاث الجارية في حاسي مسعود على بعد 100 كيلومتر شرقي ورقلة بالنجاح حيث إكتشفت على عمق 3300 متر حقل هام للبترول تبلغ كثافته 140 مترا وفي نهاية سنة 1956 ظهرت أهمية منبع للغاز السائل في حاسي مسعود بين غرداية والأطلس الصحراوي. زيادة على ذلك تحتوي الصحراء الجزائرية على الحديد والفحم والنحاس والزنك والرصاص والقصدير واليورانيوم... أنظر : جريدة المجاهد، الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى ديغول، ج4، العدد39، المصدر السابق، ص8. أنظر كذلك : كواتي مسعود، محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناورة أم حقيقة، كتاب سلسلة ملتقيات فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، م.و.د.ب.ج.و.ث.1954، 1998، ص165.

14- جريدة المجاهد، الخفايا السرية لتثبيت الفرنسيين بالصحراء، ج4، العدد102، المصدر السابق، ص6.

15- رضوان شافو، المرجع السابق، ص101.

16- رشيد أوعيسى، كراسات هارتموت السنهانص حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، ترجمة : محمد المعراجي، وعمر المعراجي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص153.

17- Z.O.I.A : تعني مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي.

18- تأسس 24 أفريل 1947 تأسس في كولومب بشار مركز عسكري للتجارب الصاروخية الخاصة بعد أن تبنت فرنسا حاجتها إلى الفضاء

- الصحراوي لإجراء مثل هذه التجارب التي لا يمكن أن تتم في ميادين التدريب التقليدية وذلك لعدة أسباب وهي :
- إمكانية استرجاع الصواريخ المقذوفة.
 - مراقبة سير الصاروخ والتمكن من رسمها كاملة.
 - إنتاج وخبز المواد التي تصنع منها الصواريخ والتي تثير مشاكل أكثر تعقيدا من مشاكل الذخيرة والبارود التقليدي.
 - ضبط الصواريخ يتطلب أعمالا وتمهيدات ضخمة لا يتسع لها نطاق التجارب التقليدية.
 - ارتباط التجارب الصاروخية بالطيران إذ هناك الصواريخ "أرض-أرض" أي التي تتطلق من الأرض لتتفجر في الأرض- والصواريخ "جو-أرض" التي تقذف من الطائرة في الجو لتتفجر في الأرض والصواريخ "جو-جو" التي تقذف من الطائرة لتتفجر في الجو والصواريخ "أرض-جو" التي تتطلق من الأرض لتتفجر في الجو.
- أنظر : جريدة المجاهد ، الخفايا السرية لتثبيت الفرنسيين بالصحراء ، ج4 ، العدد102 ، المصدر السابق ، ص ص6-7.
- 19- محمد العربي الزبيري ، ديفول... والصحراء ، كتاب سلسلة ملتقيات فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية ، م.و.د.ب.ح.و.ث1954 ، 1998 ، ص196.
- 20- جريدة المجاهد ، الخفايا السرية لتثبيت الفرنسيين بالصحراء ، ج4 ، العدد 102 ، المصدر السابق ، ص6.
- 21- قن محمد ، فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957-1962-مدونة المحاضرات التي أقيمت في الملتقيات والندوات الوطنية بمناسبة الذكرى الستين لاندلاع الثورة التحريرية ، ج2 ، العالمية للطباعة والخدمات ، الجزائر ، 2015 ، ص ص96-97.
- 22- م.و.د.ب.ح.و.ث1954 ، فصل الصحراء الجزائرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية ، المرجع السابق ، ص100.
- 23- جريدة العمل ، وزير الصحراء يتحدث عن استغلالها ، العدد 2566 ، (15-جوان-1957).
- 24- نذكر من بينهم :
- حمزة بوبكر : الذي اتصل به رئيس الحكومة الفرنسية دوبري ، وأقنعه بمشروع فصل الصحراء ، أما نشاطه فقط بدأ سنة 1959 عندما

وضعت بعض الأوساط الفرنسية مشروعها لبتن الجنوب تحت عنوان الجمهورية الصحراوية المستقلة، وقد كلف بوبكر بالحصول على تأييد المحلية للمشروع، وعلى الرغم من الاجتماعات التي قام هذا الأخير مع الشخصيات الصحراوية بآت بالفشل...

- حاج باي أخموخ : تلقى الحاج باي أخموخ عروض إغرائية من الحكومة الفرنسية فقد تلقى أول عرض من الجنرال ديغول سنة 1958 في أن يمنح الاستقلال لمنطقة التوارق التي كانت ستشمل منطقة الهقار حتى الحدود الليبية شرقا بالإضافة إلى المناطق الشمالية الآهلة بالسكان التوارق لكل من مالي والنيجر. كما تلقى عرض آخر من طرف الوزير الأول ميشال دوبري تضمن فصل الصحراء عن الجزائر، ونصيبه سلطانا على الهقار، وعلى الرغم من العرض المغربي كانت إجابة الحاج باي كالآتي : "قد لا أطلب باستقلال الجزائر، لكن ما أطلب به هو عدم الاستقلال عن الجزائر" زيادة إلى ذلك زار ميشال دوبري تمناست وأحضر معه توارق التشاد ومالي والنيجر وجمعهم مع الحاج باي لمدة سبعة أيام بفندق تتهينان وعرض عليه أن يكون سلطانا على الصحراء فرفض هذا الأخير. أنظر : جريدة المجاهد، مناورات في الصحراء، ج4، العدد 133، (22-جانفي-1962)، ص3. أنظر كذلك : رضوان شافو، مظاهرات 27 فيفراير بورقلة ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية - مدونة المحاضرات التي أقيمت في الملتقيات والندوات الوطنية بمناسبة الذكرى الستين لاندلاع الثورة التحريرية، ج2، العالمية للطباعة والخدمات، الجزائر، 2015، ص ص21-22.

25-المرجع نفسه، ص21.

26-التل هو المنطقة القابلة للحرث وهو الريوة، وهو بلاد الجبال ومجاري المياه والحبوب وهي محدودة بالهضاب العليا تمتد على طول البحر الأبيض المتوسط وعمقها من الشمال إلى الجنوب يتفاوت ما بين 20 و50 فرسخا. أنظر : س.تروملي، المصدر السابق، ص30.

27-عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات وموثيق، مج5، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص29.

28-جلال يحي وآخرون، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، دار المعارف، مصر، 1981، ص458.

- 29-ورد في جريدة المجاهد تقرير مفصل حول كمية الغاز والنفط الموجود بالجزائر في فترة الخمسينيات، ومن خلال الدراسة التي قدمت لمحة عامة عن أماكن تواجدها حيث أكدت أن بترول الصحراء الجزائرية يوجد في أربع جهات أساسية تشمل على الغاز الطبيعي وعلى النفط كما يلي :
- في الصحراء الشرقية : منطقة إيجلي قرب الحدود الليبية تشمل على نحو العشرين بئرا وتقدر كمية النفط فيها حاليا 30مليون طن.
 - في الصحراء الشمالية : بين ورقلة وأولاد نايل.
 - حاسي مسعود : وتقدر كمية النفط به : 200 مليون طن على الأقل إلى 600 مليون طن.
 - حاسي رمل : على بعد 450 كلم من العاصمة يشتمل على الغاز الرطب ولهذا المنبع نفس أهمية منبع اللاك في فرنسا الذي أنتج في 1957 ثلاثة وثمانون مليون متر مكعب من الغاز، وفي استطاعة حاسي الرمل أن ينتج الكهرباء ويسد بها حاجة الجزائر بأجمعها مهما تكون تطورات الاستهلاك.
 - في الصحراء الوسطى : بالقرب من عين صالح اكتشف وجود غاز جاف يقدر كميته بمائة مليون متر مكعب وهذه الكمية تنتج نفس الكمية من الطاقة الكهربائية التي ينتجها مائة مليون طن من البترول، وفي تلك الفترة قدرت جريدة المجاهد أن كميات الغاز الموجودة في تلك الفترة تسد حاجة المغرب العربي كله، والكميات المقدرة من البترول تسمح بتوقع أنه سيبلغ إنتاجه سنة 1960، 13 مليون طن و25 مليون طن في 1970 أي ما يوازي استهلاك فرنسا سنويا. أنظر : جريدة المجاهد، بترول المغرب العربي مشاكلة اليوم وغدا، العدد 27، (22-جويلية-1958)، ص2.
 - 30-محمد الملي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص74.
 - 31-المرجع نفسه، ص 75.
 - 32-محمد قنطاري، إستراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية، كتاب سلسلة ملتقيات فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، م.و.د.ب.ج.و.ث.1954، ص165.
 - 33-محمد الملي، المغرب العربي بين حسابات ...، المرجع السابق، ص 75.
 - 34-محمد العربي الزبيري، ديغول...والصحراء، المرجع السابق، ص199.
 - 35-المرجع نفسه.

- 36- رفضت الحكومة الليبية مشروع فرنسا استجابة لمطالب شعبها الذي ثارت ثأثرته عندما كانت تتفاوض مع الشركة الفرنسية، كما رفض الملك إدريس السنوسي هذه الاتفاقية وكذا البرلمان الذي استعد نوابه وشيوخه في مجلس الأمة لإثارة الموضوع، ونتيجة لهذا الموقف بعث كريم بلقاسم باسم جبهة التحرير الوطني برقية إلى السيد مجلس الوزراء الليبي عبد المجيد كعبار هنأه من خلالها على موقفه، واعتبر ذلك دفعا معنويا لكفاح الشعب الجزائري لاستكمال نضاله. أنظر محمد ودوع، المغرب الأقصى والثورة الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2013، ص ص 137-138.
- 37- محمد المليي، المغرب العربي بين حسابات...، المرجع السابق، ص 75.
- 38- جريدة المجاهد، بتحول المغرب العربي مشاكله اليوم وغدا، العدد 27، (22- جويلية-1958)، ص 2.
- 39- جريدة المجاهد، أهداف الاستعمار في الصحراء، ج 4، العدد 98، (19- جوان-1961)، ص 4.
- 40- رشيد أوعيسى، المرجع السابق، ص 153.
- 41- C.R.E.P.S : Compagnie de Recherche et d'Exploitation de Pétrole au Sahara
- 42- ISHMN, Bobine N°S.437, Carton 2H237, dossier N°01, Pétrole- Lettre de la part AMBA France Tunis à General De Division Commandant Interarmes et Supérieur Des Troupes de Tunisie Salamambo, pp 6-11.
- 43- قامت فرنسا بتقسيم المناطق الصحراوية على الشركات الفرنسية التي رفعت شعار استصلاح الصحراء حتى يتمكن من استغلال ثرواتها الجوفية، وخلال هذا المشروع أعطيت منطقة إيجلي كاملة زائد الأنبوب الرابط بين إيجلي وسكيكدة إلى شركة البحث عن البترول الصحراء واستغلاله CREPS، أما الشركة الوطنية للبحث فقد تمركزت في الجزائر SNREPAL جنوب حاسي مسعود، إضافة إلى خمسين بالمائة من منطقة حاسي رمل، وشغلت شركة البترول الفرنسية CFP شمال حاسي مسعود زائد تسعة وأربعين بالمائة من منطقة حاسي الرمل، واستفادت شركة بترول الجزائر CPA من حوض الحمراء، وخصص حاسي العقرب لشركة الوطنية لبترول أكيثانيا SNPA. أنظر: محمد العربي الزبيري، ديفول...والصحراء، المرجع السابق، ص 192.
- 44- T.R.A.P.S.A : La Compagnie de transports par Pipe-line au Sahara.
- 45- إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، ص 111. أنظر كذلك: مسعود معداد، المرجع السابق، ص 162.

46- ISHMN, A.N.O.M, Bobine A.83, carton 26H25, Dossier N°01, Discours Du Président Bourguiba sur la situation générale de la Tunisie, le jeudi 15-AOUT-1957.

أنظر كذلك : جريدة العمل، مصلحة الدول الكبرى في استقلال الشعوب، العدد 743، (14-فيفري-1958).

47- بشير سعيدوني، الثورة في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية 1954-1962 من الثورة الجزائرية من خلال الخطاب الرسمي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحدث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص8.

48- جريدة المجاهد، قضية أنبوب البترول بين إيجلي وقابس، ج1، العدد16، (15-جانفي-1958)، ص10.

49- جريدة العمل، الحكومة التونسية تدرس مسألة نقل نفط إيجلي عن طريق أنبوب يعبر أراضي الجمهورية التونسية، العدد674، (24-ديسمبر-1957)

50- جريدة المجاهد، قضية أنبوب البترول بين إيجلي وقابس، ج1، العدد16، المصدر السابق، ص10.

51- محمد الميلي، مواقف جزائرية، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2014، ص103.

52- Slimane Chikh, L'Algérie en armes ou le temps des certitudes, Editions Casbah, Alger, 2006, p. 493.

53- محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات...، المرجع السابق، ص75.

54- Slimane Chikh, op.cit, p 493.

55- جريدة المجاهد، من جبهة التحرير إلى الحكومة التونسية، العدد 27، (22-جويلية-1958)، ص3. أنظر كذلك :

Mohamed Harbi, Les archives de la révolution algérienne, éditions Jeune Afrique, Paris,1981, p. 428.

56- محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات...، المرجع السابق، ص74. أنظر كذلك :

Mohamed Harbi, op.cit, p. 428.

57- المرجع نفسه.

58- نفسه، ص427.

- 59- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص111.
- 60- خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956، ج1، ط2، دار كرداداة للنشر والتوزيع، 2013 ص 439.
- 61- محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات ...، المرجع السابق، ص76.
- 62- محمد مبارك كديدة، محاولات الولاية السادسة نشر ثورة التحرير في أقصى الجنوب الجزائري، مدونة المحاضرات التي أقيمت في الملتقيات والندوات الوطنية بمناسبة الذكرى الستين لاندلاع الثورة التحريرية، ج1، العالمية للطباعة والخدمات، الجزائر، 2015، ص116.
- 63- جريدة العمل، جبهة التحرير تؤكد : لاستغلال لخيرات الصحراء دون استقلال الجزائر، العدد 886، (2-سبتمبر-1958)
- 64- جريدة المجاهد، الخبز المسموم، العدد 27، (22-جويلية-1958)، ص1.
- 65- محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات ...، المرجع السابق، ص76.
- 66- جريدة المجاهد، الخبز المسموم، ج1، العدد 27، المصدر السابق، ص1.
- 67- جريدة العمل، خبز مسموم؟، العدد 854، (24-جويلية-1958)
- 68- محمد الميلي، مواقف جزائرية...، المرجع السابق، ص119.
- 69- المرجع نفسه.
- 70- Slimane chikh, op.cit, p. 493.
- 71- بوعلام بلقاسمي، مسألة استقلال تونس وتأثيرها على الكفاح المسلح بالجزائر من خلال صحافة الثورة الجزائرية- أعمال الندوة الدولية الثالثة عشرة حول استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار المنعقدة بتونس أيام 4 و5 و6 ماي 2006، م.م.ع.ت.ج. و، سلسلة تاريخ الحركة الوطنية، عدد 13، جامعة منوبة، تونس، 2010، ص237.
- 72- الحبيب بورقيبة، خطب، ج8، نشرات كتابة الدولة للأعلام، تونس، 1977، ص149.
- 73- جوان جلسبي، ثورة الجزائر، ترجمة : عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د.س.ن)، ص215.
- 74- أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1985، ص 121. أنظر كذلك : Slimane Chikh, op.cit,p. 494